مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255/E-ISSN 2588-2414
المجلد09 العدد 03– ديسمبر 2022

OEB Univ. Publish. Co.

تثمين المشروعـات الاجتماعيـة الورقة الرابحة في تحقيق التنمية الاقتصادية

The valuation of social projects is the trump card in achieving economic development

دغمان زوبير [1*]

[1]جامعة محمد الشريف مساعدية ، zoff_golf41@hotmail.com

تاريخ التسليم: 2021/12/22 تاريخ التقييم: 2022/2/15 تاريخ القبول:2022/9/20

الملخص

تعتبر المشروعات الاجتماعية ورقة رابحة في تحقيق التنمية الاقتصادية وسمة بارزة من سمات المجتمعات الحديثة. نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في مختلف مجالات الحياة. والجزائر تملك تجربة تنموية ناشئة، شهدت العديد من التطورات في الآونة الأخيرة، سواء فيما يتعلق بالتحديات الاجتماعية أو الاقتصادية، وهو ما انعكس على تفعيل التنمية في الجزائر وذلك بتطبيق إستراتيجية وطنية للتنمية الشاملة بإتباع سياسة تخطيطية فعالة في إنشاء وتقييم المشاريع الاجتماعية. الأمر الذي من شأنه المحافظة على البنية الحضارية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى مختلف الموارد لتبقي صالحة للأجيال القادمة. وكورقة رابحة في إحداث التوازن بين أهداف واستراتيجيات التنمية. بحيث لا تقتصر على البعد الاقتصادي وتعظيم المكاسب المالية دون الاهتمام بالبعد الاجتماعي والثقافي الذي يستجيب لمقتضيات التنمية الاقتصادية، ومقتضيات التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الاجتماعية، استراتيجيات التنمية ، البعد الاقتصادي

* دغمان زوبير zoff_golf41@hotmail.com

Abstract

Social projects are considered a trump card in achieving economic development and a prominent feature of modern societies due to the active role they play in various areas of life. economic and all this was reflected in the activation of development in Algeria by applying a comprehensive national strategy for development by following an effective planning policy in establishing and evaluating social projects that would preserve the civilization, social and economic structure and various resources to remain valid for future generations, and as a trump card in creating a balance between the objectives of And development strategies so that it is not limited to the economic dimension and maximizing financial gains, but also the social and cultural dimension that responds to the requirements of sustainable development.

Keywords : Social projects , development strategies, economic dimension.

1. مقدمة:

إن الاهتمام بتقييم المشروعـات الاجتماعيـة كورقة رابحة في تحقيق التنمية الاقتصادية دفع بالجزائر كغيرها من الدول النامية الى السعي لهذا التوجه من خلال مخططاتها التنموية خاصة في الآونة الأخيرة، متطلعة بذلك للاستجابة إلى متطلبات العصر من خلال الأخذ بعين الاعتبار أهمية المشروعات الاستثمارية الاجتماعية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة. من خلال تطبيق إستراتيجية وطنية للتنمية الشاملة، بإتباع سياسة تخطيطية فعالة في إنشاء وتقييم المشاريع الاجتماعية. مما من شأنه المحافظة على البنية الحضارية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وعلى الموارد الطبيعة والبيئية لتبقي صالحة للأجيال القادمة. و كورقة رابحة في إحداث توازن بين أهداف واستراتيجيات التنمية، بحيث لا تقتصر فقط على البعد الاقتصادي والتجاري الخاص وتعظيم المكاسب المالية بل بالاهتمام أيضا بالبعد الاجتماعي والثقافي الذي يستجيب لمقتضيات التنمية المستدامة. ويبحث في انعكاسات التنمية وتأثيراتها على البيئة الطبيعية والبشرية والاجتماعية، ذلك أن أي اقتصاد وطني وفي أي بلد من بلدان العالم له أهداف إستراتيجية وطنية يسعى لتحقيقها من خلال تجسيد المشروعات الاستثمارية الاجتماعية في مختلف النشاطات والمجالات. فأصبح تعظيم الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع أحد الأهداف الهامة والرئيسية التي تسعى الدولة إلى تحقيقها. انطلاقا من سياسة تقييم المشروعات الاستثمارية الاجتماعية من منظور الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها. فالاقتصاد الوطني له أهداف استرايجية وطنية يسعى إلى تحقيقها من خلال المشروعات الاستثمارية الاجتماعية في المجالات المختلفة والتي يمكن أن تتضمنها مختلف الأنشطة الاقتصادية.

هدف الدراسة :

من ضمن الأهداف الرئيسية في هذا المقال محاولة عرض صورة شاملة حول فعالية المشاريع الاستثمارية الاجتماعية كورقة رابحة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. خاصة إذا كانت مبنية على أسس وقواعد علمية صحيحة، ودراسات دقيقة ومعمقة. والتي من شأنها أن تضمن النجاح والاستمرارية في تقديم الخدمة والبحث في كيفية تقييمها.

كما تهدف الدراسة للكشف عن أهمية هذا النوع من المشروعات التي تعتبر من مشروعات البنية التحتية والهياكل الأساسية اللازم توفيرها، قبل المباشرة في تحقيق أي تنمية اقتصادية.

مشكلة الدراسة:

في أعقاب هذه الأهداف التي تعطي موضوع المشاريع الاستثمارية الاجتماعية وجدواها هذا القدر من الأهمية ضمن اقتصاديات المجتمعات، والتي تتزايد بلا شك في الآونة الأخيرة الأمر الذي يجعل من هذه المشاريع ضرورة حتمية في اتجاه تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. فإن الإشكالية الأساسية لدراستنا تتمحور حول تساؤلين مفادهما:

- ماذا نعني بمشروعات الاستثمار الاجتماعية؟

ما هي الإجراءات الواجب أخذها حتى يحقق المشروع أكبر قدر من المنافع بنفس التكاليف، أو أن يحقق نفس المنافع بأدنى تكاليف انطلاقا من وجوب خدمة المشروع الاستثماري الاجتماعي للأهداف الوطنية للتنمية على السواء مع استعمالها كورقة رابحة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة؟

فرضية الدراسة :

ومن أجل الإجابة عن هذه التساؤلات يتم الانطلاق من فرضية أساسية مفادها:

تتوقف مبررات عملية تقويم المشروعات الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي التي تعد مشروعات البنية والهياكل الأساسية أو الخدمات العامة من أهمها على وجود تحليل اقتصادي واجتماعي لتكاليف ومنافع المشروع المباشرة وغير المباشرة.

على أن يتم معالجة هذه التساؤلات في صلب المقال، والذي يتضمن اجابات مباشرة لها انطلاقا من صياغة خطة الدراسة كما يأتي:

خطة الدراسة :

انطلاقا من تساؤلات الدراسة، يناقش هذا المقال المحاور التالية :

المحور الأول : مفاهيم عامة حول المشروعات الاستثمــارية الاجتماعيـة.

المحور الثاني : ثانيا : خصائص المشروعــات الاستثماريــة الاجتماعيــة.

المحور الثالث: الملامـح العامـة في تقييم مشروعات الاستثمار الاجتماعيـة.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية المقال وإثباتا لصحة الفرضيات المتبناة مع طريقة تسلسلها لتحليل الموضوع فإننا اخترنا معالجة الموضوع بمنهجية قائمة على أسلوب تحليلي لكونه الأكثر ملائمة لطبيعة المقال وأهدافه ومجاله. من خلال الاعتماد على منهج تقييم المشروعات الاستثمارية الذي يفرض علينا نمطا معينا في الدراسة ذو طابع تحليلي.

2. مفهـوم المشاريـــع الاستثمــارية الاجتماعيـة

مشروعات الاستثمار الاجتماعية هي تلك المشروعات التي تقوم ليس بغرض تحقيق عائد مادي لكنها توفر خدمة أو سلعة تعد حاجة أو رغبة اجتماعية حيوية دون أن تقصد إلى تحقيق أرباح من وراء ذلك. فمنتجاتها غالبا ما تقدم مجانا أو بمقابل لا يعكس تكلفتها الحقيقية على الدولة. وهذه المنتجات يصعب تسعيرها لذلك فهي غير قابلة للمتاجرة الدولية بمعنى أنه لا يمكن استيرادها أو تصديرها. أين تؤول منافع هذه المشروعات إلى كافة أفراد المجتمع، وينتفع بخدماتها العديد من المشروعات الاقتصادية للدولة. لذلك فإننا نتفق على أن مشروعات الاستثمار الاجتماعية هي التي يطلق عليها مشروعات الخدمات أو الخدمات العامة أو الهياكل الأساسية أو المشروعات الاجتماعية.(صقر، ص25، 1999)

والمشروعات الاجتماعية هي التي لا تهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أهداف اقتصادية، مثل مشروعات الصحة والتعليم. والسمات الاجتماعية للمشروعات هي العناصر المتشابهة غير الكمية في مشروعات تهدف إلى تحقيق احتياجات اقتصادية، فمثلا إذا كان هناك مشروعان أحدهما لصناعة السيارات والأخر لصناعة المنسوجات فإن إقامة برنامج لمحو أمية العاملين بكل منهما يعد من السمات الاجتماعية لهذين المشروعين.

أما التحليل الاجتماعي للتكلفة والمنفعة فهو قياس تكاليف وعوائد المشروعات من وجهة نظر المجتمع ككل، بالإضافة إلى أن المشروع الاجتماعي ليس مرادفا لمشروع حكومي أو قطاع عام .

هذا ويلاحظ أن تداخل المفاهيم يمتد أيضا لمفهوم المشروعات الاستثمارية الاجتماعية ذاتها، فتعرف المشروعات الاجتماعية بأنها هي التي تكون منتجاتها غير قابلة للمتاجرة الدولية مثل مشروعات المياه النقية، ومشروعات الصحة والتعليم ...الخ وفي هذه المشروعات يمكن تمييز الأشخاص الذين تؤول إليهم منافع المشروع، في الوقت الذي يصعب تحديد المنافع أو وضع أسعار لها، كما ورد أيضا أن المشروع الاجتماعي هو الذي يقدم خدمات أو موارد مباشرة للأفراد، مثل مشروعات الإسكان أو تعليم مجموعة من الفلاحين كيفية استخدام نظام الري. هذا علاوة على أن التعليم والصحة هي الأكثر شيوعا بالنسبة للمشروعات الاستثمارية الاجتماعية.

ويصنف آخرون هذه المشروعات إلى مشروعات خدماتها وسلعها غير قابلة للمتاجرة الدولية ولكن يمكن بيعها مثل مشروعات الكهرباء والتشييد والمياه، ومشروعات خدماتها غير قابلة للمتاجرة الدولية ولا يمكن بيعها مثل مشروعات التعليم والصحة والطرق.

هذا وتعد تلك المشروعات والتي تعرف بالبنية الأساسية متطلبا أساسيا لنجاح المشروعات المختلفة إذ يعتمد عليها التقدم في بقية الأنشطة الاقتصادية في الدولة وذلك لما يترتب عليها من وفورات تنتفع بها

المشروعات القائمة. و نظرا لذلك تتولى جميع الحكومات مسؤولية توفير الجانب المهم منها بتوفير شبكات الطرق والاتصالات والخدمات الصحية والتعليمية وغيرها، كما تسمى أيضا مشروعات الخدمات العامة وهي التي تحقق للأفراد مزايا عينية على حساب المجتمع وتقدم خدمات حيوية للدولة. ويمتد نشاطها إلى عدة مجالات في الاقتصاد القومي. وتختلف عن غيرها من المشروعات الاقتصادية التي تعمل في قطاعات الأعمال من حيث أنها لا تسعى من وراء أدائها للخدمات إلى الربح. وتشتمل على الوحدات الحكومية والوحدات التعليمية كالجامعات والمدارس والوحدات التي تشرف على الخدمات الصحية والاجتماعية مثل المستشفيات.

فقد يطلق عليها أيضا المنشآت التي لا تهدف إلى تحقيق الربح وهي التي تعمل في مجال خدمات معينة مثل التعليم والاستشفاء والخدمات العامة وذلك ليس لتحقيق الربح ولكن تستخدم الحصيلة المتولدة عن تلك المنشآت في تحسين الخدمات المقدمة للجمهور وتطوير عمليات تلك المنشآت. لذلك فإننا نتفق مع التعريفات السابقة في أن مشروعات الاستثمار الاجتماعية هي التي يطلق عليها مشروعات الخدمات أو الخدمات العامة أو الهياكل الأساسية. فهي كل المشروعات التي تهدف الى تقديم خدمات للمواطنين من سكن ونقل وتربية وصحة ولا يراد من هذه المشروعات تحقيق ربح، فهي مشروعات تهدف إلى ضمان السير الحسن للعمل وخلق جو ملائم للعمل كبناء سكنات للعاملين أو كبناء مراكز خاصة للاستجمام لعائلات العاملين.

وبمعنى أخر يقصد بالمشروع الاستثماري الاجتماعي ذلك النوع من المشروعات التي تملكها وتديرها سلطة عامة مركزية أو محلية سواء انفردت بذلك أو شاركها فيه غيرها و تهدف أساسا إلى تحقيق المصلحة العامة (قنديل، ص67 ، 1993).

فالمشروع الاستثماري الاجتماعي هو مجموع المنشآت التي تمتلكها وتديرها الدولة بطريقة مباشرة لإنتاج وتوفير سلع أو تقديم مجموعة من الخدمات تشبع حاجات خاصة للأفراد مثل خدمات النقل أو خدمات الصحة العامة والتعليم العام فالدولة في هذه الحالة هي المنظم الذي يتحمل الربح والخسارة وهي أيضا صاحبة رأس المال.

وتلجأ الدولة إلى المشاريع الاستثمارية الاجتماعية كوسيلة لمباشرة النشاط الاقتصادي والاجتماعي أما بالنسبة للأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هي المنفعة العامة سواء تحقق منه ربح أم لم يتحقق لكن لا يعني أن هذه المشروعات لا تهتم بالربح إطلاقا إنما يحدث ذلك على حساب تحقيق الأهداف التي أنشأ من اجلها المشروع الاستثماري الاجتماعي من أجلها. فقد يكون غرض الدولة من إنشاء هذه المشروعات هو الحصول على خدمات مميزة لضمان السير الحسن للعمل وخلق جو ملائم مع تقديم

خدماتها بأقل من تكلفتها لاعتبارات اجتماعية. إلا أنه سيتم تقسيم هذه المشروعات إلى قسمين وهي قسم يتضمن المشروعات التي تنصب على الاستثمار المادي مثل مشروعات النقل والإسكان والمرافق العامة والترفيه، وقسم أخر يتضمن المشروعات التي تنصب على الاستثمار البشري مثل مشروعات التعليم و الصحة و التدريب.

3. خصائص المشروعــات الاستثماريــة الاجتماعيــة

من المفهوم السابق للمشروعات الاستثمارية الاجتماعية يلاحظ أن هذا النوع من المشروعات ينفرد بمجموعة من الخصائص تجعله متميزا عن المشروعات الاقتصادية الأخرى.

ويمكن التعرف على خصائصها من العرض التالي :

1.3 خاصية عدم وجود التنافس في استهلاك منتجاتها و عدم القدرة على الاستبعـاد :

إن المشروعات الاجتماعية هي التي تضطلع الدولة بإقامة الجزء الأكبر منها و ذلك لإشباع الحاجات العامة بقسميها سواء الحاجات الجديرة بالإشباع أو الحاجات الاجتماعية. و الأخيرة هي التي لا يستطيع جهاز الثمن أن يقوم بإشباعها مثل الحاجة إلى الدفاع والعدالة والأمن وغيرها. أما الحاجات الجديرة بالإشباع فهي التي يمكن إشباعها بواسطة السوق ولكن المستويات التي تقدمها السوق تكون أقل من المستويات المرغوبة اجتماعيا مثل التعليم ولإشباع تلك الحاجات تقام المشروعات الاستثمارية الاجتماعية التي تنتج خدمات تستهلك بكميات متساوية بواسطة الجميع. والأفراد الذين لا يدفعون مقابلا لتلك الخدمات لا يمكن تطبيق مبدأ الاستبعاد عليهم لحرمانهم من المنافع الناتجة، وبالتالي فإن الاستمتاع بتلك السلع والخدمات لا يكون موضوعا لمدفوعات السعرية، إذ أن تلك السلع والخدمات لا تقدم من خلال السوق، فالتبادل في السوق يعتمد على أن المستهلك إذا ما كانت لديه الرغبة في سلعة معينة فما عليه إلا أن يقابل شروط التبادل بواسطة من يتضاعف امتلاكه لهذه السلعة. وعلى ذلك يتم استبعاد الأفراد غير المستعدين لدفع ثمنها من الاستمتاع بتلك السلعة أو الخدمة الخاصة وهذا ما يطلق عليه مبدأ الاستبعاد. كذلك فأن استهلاك شخص ما لسلعة معينة ولتكن نوعا من الطعام لا يجعلها متاحة لأخر في الوقت نفسه وبالتالي فإن استهلاكها تنافسي والمستهلك يحاول الحصول على السلع التي يحتاجها و السعر الذي يدفعه يكشف عن القيمة التي يتخلى عنها للمنتج مقابل السلعة و في الوقت نفسه فهو يخبره بطريق غير مباشرة عما يجب إنتاجه . (نخلة، ص67 ،1980)

ان تلك الآلية تتعطل مع السلع الاجتماعية حيث الإشباع الناشئ بواسطة الفرد مستقل عن مساهمته فالفرد ما هو إلا واحد من كثيرين والمساهمة التي يقدمها تغطي جزءا صغيرا فقط من

التكلفة الكلية. وتتميز تلك السلع بأن استهلاكها غير تنافسي حيث مشاركة أي شخص في منافعها لن يؤدي إلى الحرمان أو تخفيض منافع أشخاص آخرين. فتلك المنافع تكون متاحة للجميع وبدون تعارض أو تداخل متبادل. فمرور شخص أخر في حالة البث الإذاعي أو التلفزيوني والذي يكون متاحا لمن يملكون أجهزة راديو أو تلفيزيون في هذه الحالة لا يكون الاستهلاك تنافسيا إذ أن استقبال شخص ما للإرسال لن يتعارض أو يقلل من المتاح.

كذلك فإن قاعدة الاستثناء لا تطبق على تلك السلع حيث لا يمكن استثناء من لا يملك ثمنها من الاستفادة منها. ولا يوجد سعر لها. فالاستخدام الأمثل يتطلب ألا يقل السعر عن التكلفة الحدية. وحيث أن تكلفة استخدام فرد للبث الإذاعي مثلا هي صفر فإن سعرها لابد وأن يساوي صفرا.

هذا وتواجه الدولة مشكلة تحديد الكمية المطلوب إنتاجها من تلك السلع والخدمات حيث أن الأفراد لن يكونوا مستعدين للكشف عن تفضيلاتهم بشأنها فهي بدون مدفوعات، كما تواجه الدولة مشكلة أخرى وهي أنه لا يوجد أسلوب واحد أكثر كفاءة لإنتاج تلك السلع والخدمات ويلاحظ أن السلع الجديرة بالإشباع تقع بين السلع الاجتماعية والسلع الخاصة. حيث أن مثل تلك السلع يمكن تقديمها عن طريق السوق مثل بعض مشروعات التعليم والصحة أين يقدم المنتج الخاص جزاء منها، ذو شكل متميز يتناسب مع فئات مرتفعة المستوى في المجتمع ويحجم عن تقديم الجزء الأكبر الذي يتناسب مع الفئات الأخرى الأقل. ولذلك يعهد إلى الدولة بتوفيرها وبالتالي يظهر الجزء الذي يقدمه المنتج الخاص صالحا لتطبيق مبدأ الاستبعاد عن طريق السعر.

بالإضافة إلى ان ذلك الجزء سيكون استهلاكه تنافسيا بينما الجزء الأخر منها الذي تتولى الدولة توفيره لا يكون استهلاكه تنافسيا .

2.3 خاصية عدم وجود سوق لمخرجات المشروعـات الاجتماعة : (قنديل ، ص82 ، 1993)

اتضح من الخاصية الأولى أن الجزء الأكبر من مخرجات المشروعات الاجتماعية سواء كان سلعة اجتماعية أو سلعا جديرة بالإشباع وخصوصا التي تقدمها الدولة لتباع في السوق وليس لها قيمة سوقية مما يؤدي إلى صعوبة إخضاعها للقياس الكمي الأمر الذي يؤدي إلى ظهور التقدير الشخصي في تقدير قيمتها وفي قياس مدى تحقيق المشروع لها ومدى كفاءة استخدام المشروع للموارد المخصصة له من أجل تقديمها .

3.3 خاصية عدم تجانس مخرجاتها :

تتميز المشروعات الاجتماعية بعدم تجانس مخرجاتها بطريقة غير عادية إذا قيست بمخرجات مشروع صناعي مثلا فقد يتعذر التوصل إلى طبيعة المنتج النهائي نفسه. الأمر الذي يصعب معه

وضع تعريف ثابت له. فقد يأخذ المنتج النهائي لخدمة ما عدة صور تختلف في مواصفاتها بحيث لا تصبح متجانسة. بالإضافة إلى اختلاف وتغير المستوى العلمي لخريجي الجامعة بوصفهم كمنتج للجامعة وكذلك اختلاف تخصصاتهم وأهميتهم من حيث احتياج المشروعات الأخرى لـهم.

4.3 خاصية إلغاء دوافع الربح في نشاط المشروعات الاجتماعية :

لعل إلغاء دوافع الربح في نشاط تلك المشروعات يزيد الأمر تعقيدا، ويجعلها مختلفة عن المشروعات الاقتصادية التي تنشا أصلا بهدف تحقيق الربح. وبالتالي يؤدي إلى عدم خضوعها للقياس الكمي وما يؤدي إليه ذلك من عدم صياغة الأهداف المراد بلوغها في صورة واضحة وقابلة للقياس، بل تقتصر على عبارات وصفية مبنية على الأحكام الشخصية كأن تهدف الجامعات والتعليم العالي إلى قبول عدد معين من الطلاب.

من خلال ما تقدم نستنتج أن الخصائص السابقة تجعل تقييم المشروعات الاستثمارية الاجتماعية في الواقع العلمي مختلف تماما عن تقييم المشروعات الاقتصاديـة.

4. خصائص الملامـح العامـة في تقييـم مشروعـات الاستثمـار الاجتماعيـة

سنحاول إعطاء صورة كلية لإطار تقييم مشروعات الاستثمار الاجتماعية مع محاولة تحديد إطار نظري لتقييم مشروعات الاستثمار الاجتماعية بنوعيها والتي تنصب على رأس المال المادي والمشروعات الاجتماعية التي تنصب على رأس المال البشري .

1.4 الأسـاليب المقترحـة لتقييـم مشروعـات الاستثمـار الاجتماعيـة :

يتم الاستعانة بأسلوبين وهما أسلوب تحليل المنافع والتكاليف أو أسلوب تحليل فعالية التكاليف و يعد الأسلوب الأول هو الأساس في هذا الصدد أما الثاني فسيتم اللجوء إليه في حالات معينة فقط وبمقتضى أسلوب تحليل المنافع والتكاليف يتم محاولة حصر وتحديد قيم التكاليف و المنافع المترتبة على إقامة مشروع اجتماعي ما ، ومن وجهة نظر تقييم المشروع فان أسلوب تحليل المنافع و التكاليف مثله كمثل أية أداة منهجية و تحليلية له حدوده و تتحدد مصداقية النتائج التي يتوصل لها بمصداقية البيانات التي توافرت لمقيم المشروع منذ البداية و مدى دقتها . (د.محمد قنديل ، ص122 ،1992)

إن الصعوبات الأساسية عند تطبيق هذا الأسلوب تكمن في محاولة تحديد و تقدير قيم لمنافع تلك المشروعات و ذلك لان كثيرا من منافعها تظهر في شكل غير ملموس هذا علاوة على انتشارها انتشارا واسع النطاق بين أفراد المجتمع و خلال القطاعات الأخرى في الدولة لذلك ينبغي في مثل تلك

الحالات محاولة التعرف على المنافع وثيقة الصلة بالمشروع و تحديدها حتى يمكن الاستعانة بها عند التقييم .

أما في حالة استحالة تحديد المنافع فيمكن للمقيم الاستعانة بالأسلوب الثاني و هو تحليل فعالية التكاليف و هنا يمكن لمقيم المشروعات قياس تكلفة الحصول على نتائج مشابهة سبق الحصول عليها من برامج بديلة كأن تتحدد فعالية برنامج لمحو أمية مجموعة من كبار السن بأقل تكلفة أمكن تنفيذ برنامج أخر مماثل بها و مثال أخر في حالة مشروع حربي لزيادة القدرة الهجومية أو الدفاعية بدرجة معينة يمكن تحديد فعاليتها بالاستعانة بتحديد تكلفة التوصل إلى زيادة القدرة الهجومية بالقياس على تكلفة حدوث ذلك في معركة في مكان أو بلد أخر بمعنى التوصل إلى الهدف بأقل تكلفة تم التوصل إليها في بديل أخر.

2.4 الهدف و المعيار المستخدم في تقييم مشروعات الاستثمار الاجتماعيــة :

– اهتمت المناهج العالمية للتقييم بالمشروعات التي تهدف أساسا إلى الربح و بالتالي كان الهدف من تقييمها هو التحقق من كفاءة استخدام الموارد عن طريق مقارنة المنافع بالتكاليف وذلك بعد تعديل قيمها لتظهر بقيمتها الحقيقية وذلك باستخدام أسعار الظل أو الأسعار المحاسبية و يمكن القول أن هدف التقييم هو التحقق من تعظيم القيمة الحالية المتوقعة مستبعدا منها أعباء الحصول على تلك المنافع وذلك في ظل قيود اقتصادية واجتماعية و سياسية محددة بمعنى اختيار المشروعات التي تحقق اكبر إضافة للناتج القومي . لكن بالنسبة للمشروعات الاجتماعية يلاحظ أن الوضع مختلف فهي مشروعات لا تهدف أساسا إلى الربح كما أن مخرجاتها تظهر في شكل خدمات غير متجانسة علاوة على أن كل نوع من هذه المشروعات يقام ليحقق أكثر من هدف ، وعادة لا تظهر أهدافها بوضوح . كما أن كل نوع منها نقل أو تعليم له أهداف مختلفة تماما عن النوع الأخر (دياب، ص45، 1994)

فكل نوع منها يقام ليدر عدة أنواع متباينة من المنافع للأفراد و للمجتمع فسوف نتناول بالتفصيل من هذا الجانب في المبحث القادم مختصرا لأشهر المناهج العالمية المعتمدة في تقييم المشروعات في العالم والتي اصبحت تستخدم في الكثير من الدول كدليل استثمار ومدى ملائمتها للتطبيق على المشروعات الاستثمارية الاجتماعيــة

– فمشروعات التعليم مثلا تهدف إلى تخريج الطلاب المتعلمين لمد القوى العاملة بالأفراد المتعلمين في كل التخصصات و ذلك لخدمة مختلف الأنشطة بالمجتمع كما أنها تهدف من بين ما تهدف إليه

إلى إفادة الدولة من البحث العلمي لمواكبة التقدم التكنولوجي السريع هذا علاوة على رفع المستوى الثقافي و نشر ممارسة السلوك الحضاري ....الخ .

– كذلك المشروعات الصحية تهدف إلى رفع المستوى الصحي بين الأفراد وعلاج المرضى منهم مما يؤدي إلى زيادة إنتاجيتهم وانخفاض معدلات غيابهم ...الخ .أما مشروعات النقل بوسائلها و تسهيلاتها المختلفة فهي تهدف إلى ربط اجزاء الدولة ببعضها بواسطة شبكة الطرق و المواصلات و ذلك للعمل على رقيها و تقدمها هذا علاوة على توفير الوقت للأفراد و ذلك بإقامة الجسور و شق الطرق السريعة لاختصار المسافات و من ثم خفض تكاليف تشغيل المركبات و تقليل الازدحام و الحوادث ...الخ هذا في الوقت الذي تهدف فيه مشروعات الترفيه آلة توفير أماكن لاستمتاع الأفراد بوقت فراغهم بالإضافة إلى تنمية و سمو أذواق الأفراد و الحفاظ على المظهر الحضاري و الجمالي و رفع المستوى الثقافي و نظرا لتعدد واختلاف الأهداف بالنسبة لكل نوع من المشروعات الاستثمارية الاجتماعية فان الاقتراح يكون بالتأكيد على الهدف الأساسي من المشروع و الذي يمكن تقييمه بوحدات ملموسة مع وضع أوزان نسبية للمنافع الاجتماعية الأخرى التي تنتج من المشروع و ذلك بالاستعانة بجهود الخبراء لمحاولة تقييمها ووضع قيم تقديرية لها

ومثال لذلك في مشروعات التعليم الجامعي يكون الاقتراح بان يتم التركيز على الهدف الأساسي وهو تحقيق الكفاءة الاقتصادية والتي يمكن تقييمها بوحدات ملموسة تتمثل في مساهمة التعليم الجامعي في زيادة قدرة الخرجيين على الكسب إذ يمكن تقدير قيمة ذلك كميا عن طريق تحديد فروق الكسب مدى الحياة بين الحاصلين على تعليم جامعي وغيرهم ممن يحصلون عليه كخرجي الثانوي و بالنسبة لمساهمة التعليم في الأهداف الاجتماعية الأخرى سوف يتم الاستعانة بآراء الخبراء لتقديرها بأوزان معينة نظرا لصعوبة أو استحالة تقديرها كميا و سيتم التعرض لذلك فيما بعد .

– كذلك بالنسبة للمشروعات الصحية يمكن أن يتم التركيز على رفع المستوى الصحي للأفراد المتوقع استفادتهم بالعلاج من مستشفى ما مزمع إقامتها وذلك كهدف أساسي يمكن تقديره ماديا فيكون الاهتمام بتحديد الزيادة في الإنتاج التي ستترتب على علاجهم مع الاهتمام بوضع قيم للمنافع الاجتماعية الأخرى الناتجة عن المشروع والتي يصعب قياسها مثل المنافع الواقعة على الذين يستفيدون من المشروع بطريقة غير مباشرة كاستفادتهم من تصديه لعلاج الأمراض المعدية و الوقاية منها ، و الآمر نفسه بالنسبة لمشروعات النقل و الترفيه إذ يقترح التركيز بالنسبة لمشروعات النقل على ما يتحقق عنها من وفرفي تكاليف تشغيل اتخاذ إجراءات معينة لخفض الحوادث أما بالنسبة

لمشروعات الترفيه يكون التركيز على قياس قيمة استمتاع الأفراد بتلك الأماكن سواء كانت حدائق أو معارض و سيتم في الصفحات القادمة توضيح لكيفية تقدير و تسعير بعض المنافع الملموسة و غير الملموسة الناتجة عن مشروعات اجتماعية مختلفة .

– وبذلك يمكن القول أن الهدف الأساسي من تقييم الاستثمار في المشروعات الاجتماعية ، هو التحقق من الكفاءة الاقتصادية أو الاجتماعية للمشروع و لمحاولة التوصل لذلك فان المعيار المستخدم في التقييم هو معدل العائد الداخلي الذي سيتم تقديره بعد تقدير قيم المنافع والتكاليف وفقا لقيمها الحقيقية باستخدام الأسعار المناسبة و سيعكس المعدل الناتج الكفاءة الاقتصادية للمشروع ثم يضاف إليه التقدير المنطقي الذي يمكن أن يكون مقابلا للمنافع الاجتماعية غير الملموسة ثم يستخدم المعدل النهائي في المقارنة بين البدائل لاختيار المشروع المقترح .

3.4 اختيـار القيم المنـاسبـة للتسعيـر:

يمكن الاعتماد على أسعار السوق لتقييم المنافع و التكاليف الملموسة المترتبة على المشروع و ذلك إذا كان التعامل يتم من خلال سوق تنافسي ففي هذه الحالة يمكن تقييم السلعة أو الخدمة التي يقدمها المشروع بالسعر الذي يدفعه الأفراد لقاء الخدمة أو بالسعر الذي يدفعه الأفراد كمقابل لخدمة مماثلـة في القطاع الخاص وأما اذا كان الواقع خلاف ذلك و كانت حالة المنافسة الكاملة حالة نظرية فان الأمر يتطلب استخدام أسعار تعكس القيم الحقيقية للمنافع و التكاليف من وجهة نظر المجتمع ، اي عند محاولة قياس القيمة الاجتماعية الحقيقية لمدخلات المشروع و مخرجاته تظهر عملية تحديد القيم المناسبة للتسعير كمشكلة من اهم مشكلات التحليل سواء كانت تلك اسعار سوقية او محاسبية او ظليه و الفكرة ان سعر السوق يمكن ان يعكس القيم الحقيقية لمدخلات و مخرجات المشروع اذا كانت عوامل الإنتاج موظفة توظيفا كاملا و كانت المنافسة الكاملة و حرية عناصر الإنتاج في الداخل و الخارج هي المسيطرة على الاقتصاد فهذا يتنافى مع الوضع في الدول النامية و نظرا لما يهدف إليه تقييم المشروعات من اختيار أفضلها من وجهة نظر تحقيق رفاهية المجتمع يتطلب الأمر وجود أسعار تعكس تفضيل المجتمع و كذلك الندرة النسبية المستخدمة في المشروع و من هنا تظهر فكرة أسعار الظل فهي التي تعبر عن القيم التي تسود في حالة التوازن بين التكلفة الحدية الاجتماعية و العائد الحدي الاجتماعي اوهي تلك الاسعار التي يمكن ان تسود الاقتصاد القومي اذا توفرت فيه ظروف المنافسة الكاملة التي تحقق التوزيع الامثل للموارد .

4.4 فائـض المستهـلك :

تعد فكرة فائض المستهلك من الأمور المهمة في تحليل المنافع و التكاليف إذ أن كثير من منافع و تكاليف المشروعات تبنى على الاستعداد للدفع و ذلك يرجع إلى الرابطة بين الطلب والمنفعة ففى الحالات التى يتم فيها تقدير منفعة المستفيدين من سلع و خدمات المشروع بواسطة استعدادهم للدفع ، يظهر منحنى الطلب ليعكس استعداد أولئك الأفراد للدفع للحصول على السلع او خدمات للمشروع ، فإذا ما كان السعر المدفوع فعلا للحصول على الخدمة او السلعة هو س للكمية ك و كان ما يستعد الأفراد لدفعه هو سعر أو اسعار أعلى من س فإنهم في هذه الحالة يربحون فرق السعر حيث أن مجموع منافعهم الإضافية تتمثل في المساحة أسفل منحنى الطلب والتي أعلى خط السعر والتى تظهر بالمنطقةٌ أ س ب وهي ما تسمى فائض المستهلك وذلك كما يظهر من الشكل التالي :

الشكل 01 : فائض المستهلك

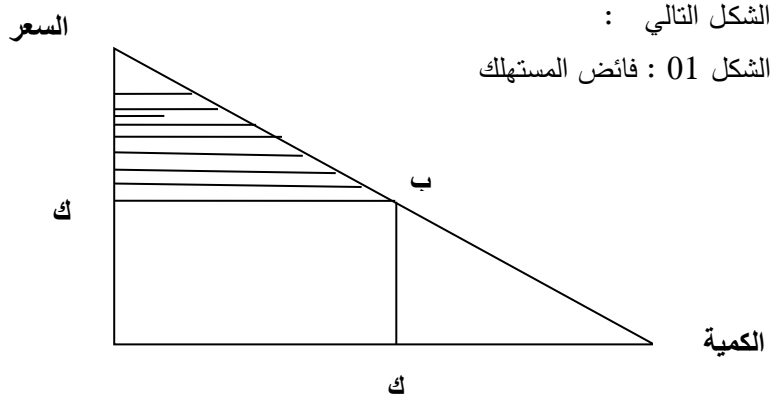

المصدر : من اعداد الباحث

وفائض المستهلك هو الفرق بين أقصى ما يستعد الفرد لدفعه مقابل خدمات وسلع المشروع ، و ما دفعه فعلا لقاء تلك السلع و الخدمات ، فإذا كان الفرق موجبا فإن ذلك يمثل منفعة ، أما إذا كان سالبا فإنه يمثل تكلفة هذا و يرتبط تحديد و قياس منافع المشروعات باقتصاديات الرفاهة والتى تتعلق بمدى ما يحققه المشروع من رفاهة للمجتمع وذلك بأن يكون المشروع مقبولا إذا كان يحقق الكفاءة الاقتصادية كما حددها الإقتصادي الايطالي باريتو و تتحدد الكفاءة في حالة التوازن وفي سوق تتمتع بالمنافسة الكاملة و يعرف هذا الوضع بأنه الحالة التى لا يمكن في ضلها ان يتحسن وضع شخص ما إلا على حساب شخص أخر ويحتل هذا الوضع مكانا بارزا في التحليل الاقتصادي .

إن ذلك الوضع يصعب تحقيقه عمليا إذ غالبا ما يلاحظ ان للمشروع تأثيرات خارجية تضر بالآخرين كالضوضاء و التلوث الناتجين عنه لذالك تم تطوير فكرة كون المشروع كفئا وذلك إذا كان

في وسع المستفيدين منه تعويض المتضررين ، و لكن يصعب تحقيق وضع الكفاءة كما تمليه المفاهيم النظرية في الواقع العملي

لاسيما في المشروعات الاجتماعية التى يكون تمويلها من قبل الحكومة و باستخدام قدر كبير من الضرائب التي يدفعها القادرون برغم عدم استفادتهم من هذه المشروعات إلا بالقدر الضئيل .

وعموما فإن تحليل المنافع و تكاليف المشروعات بغرض المفاضلة و اختيار أفضلها يبحث عن كيفية تحقيق الرشد الاقتصادي الذي يكمن في محاولة التوصل إلى وضع باريتو في الواقع العملي .

5.4 تعدد الأهداف :

ينبغي عند اختيار مشروعات معينة مراعاة حقيقة تعدد الاهداف واختلاف قدرة المشروعات البديلة على تحقيق هدف أو اخر وكذلك اختلاف توزيعها لمنافعها ، فمشروع للدفاع قد تكون له عدة أهداف مثل تنمية القدرة الدفاعية و أيضا تدعيم القدرة الهجومية ، كذلك مشروع التعليم قد يكون الهدف منه حفز التقدم العلمى وإعداد الأفراد لوظائف معينة و أيضا تخفيض الأمية فهنا ينبغي مراعاة التركيز على أهم هدف مع وضع اوزان نسبية لمساهمته في الأهداف الثانوية .

– كذالك ينبغي مراعاة طريقة توزيع منافع المشروع بين الأقاليم المختلفة أو بين مجموعات الدخل المختلفة فإقامة حديقة للأطفال في إقليم أقل تقدما حيث يوجد عدد كبير من منخفضي الدخل تختلف عن إقامة مثل تلك الحديقة في العاصمة حيث يوجد مرتفعو الدخل إذ لو تمت المقارنة بين البلدين على اساس التجميع البسيط للمنافع والتكاليف فقط ، دون مراعاة للأوزان التوزيعية سيتم اختيار إقامة الحديقة في العاصمة مرتفعة الدخل حيث يكون استعداد الأفراد للدفع مقابل خدماتها أعلى من مثليه في الإقليم الاقل تقدما ، و يضيفٌ ميشان بأنه ينبغي أن يكون الهدف عند تقييم المشروعات العامة هو تعظيم القيمة الحالية للمنافع المتوقعة مستبعدا منها أعباء الحصول على تلك المنافع و ذالك في وجود قيمة اقتصادية و سياسية و اجتماعية . وبالتالي وللتوصل إلى ذالك فإنه عند المفاضلة بين البدائل المتاحة عندما لا يكون الهدف هو تعظيم الربح فإنه ينبغي تحديد ما الذي يجب تعظيمه هل المطلوب قي تلك الحالة هو تعظيم درجة إشباع المستهلك ؟ هل ذالك يكون بإشباع المجتمع ككل ؟ ام فئة معينة فقط ؟ وما الفئة المراد تعظيم درجة إشباعها و تحديد ما إذا كان المطلوب هو تعظيم الدخل النقدي أم المنفعة العامة .

– ومن جهة ثانية ينبغي التمييز بين عدة أنواع من المنافع والتكاليف المترتبة على المشروع محل التقييم والتركيز هنا يكون على المنافع الحقيقية التى تعكس الإضافة إلى الرفاهية للمجتمع ،

والتكاليف الحقيقية للموارد المسحوبة منه ، فمنافع المشروع أو تكاليفه قد تكون مباشرة أو غير مباشرة ، و المباشرة منها هو الذي يكون على علاقة وثيقة بالهدف الرئيسي للمشروع ، أما غير المباشرة فهو الذي له طبيعة الناتج الثانوي ، فمثلا مشروع لتطوير نهر ما هدفه الاساسي هو مقاومة الفيضان وما ينتج عنه من خسائر ، ولكن قد ينتج عنه تأثيرات مهمة لتوليد الطاقة ، وكذلك برنامج تعليمى موجه إلى زيادة قدرة الطلبة على الكسب يمكن أن تكون له منافع غير مباشرة من خلال مقاومة جرائم الأحداث هذا وينبغي أن يشتمل التقييم على النوعيين المباشرة وغير المباشرة وكذلك الأمر بالنسبة للتكاليف و المنافع الملموسة و غير الملموسة حيث الأولى هي التي تكون تقييمها كما في السوق بينما الثانية يصعب تقدير قيمتها بالنقود . فقد ينتج عن أحد المشروعات الري زيادة في الإنتاج الزراعي و تلك منافع ملموسة أما تجميل المنطقة الناتج عن ذالك فهو منفعة غير ملموسة وقد تكون كل منافع المشروع غير ملموسة كما هو الحال في الدفاع القومي ، وقد تكون المنافع ملموسة وغير ملموسة معا فالتعليم الجامعي له منافع ملموسة من زيادة قدرة الأفراد على الكسب و أيضا منافع غير ملموسة كالإثراء الحضاري وغيرها كذالك الأمر بالنسبة للتكلفة ، فمثلا في حالة إنشاء طريق سريع تدخل تكلفة الموارد المدخلة لتشييده ضمن التكلفة الملموسة ، أما التلف الذي يحدث لجمال الطبيعة بالمنطقة فهو تكلفة غير ملموسة و بالرغم صعوبة تقدير الأخيرة ، إلا أنه ينبغي إدخالها بطريقة موضوعية ضمن التقييم .

كذالك ينبغي أن يلاحظ أن هناك مشروعات تقدم المنافع المباشرة الناتجة عنها في شكل سلع وسطية ، و البعض الأخر في شكل سلع نهائية ، فالرصد الجوي قد يعد سلع وسيطية في خدمة الملاحة ، و يعد سلع نهائية استهلاكية لمن يقومون بنزهة وعلى المشروع الرصد الجوي أن يقيم كلا النوعين ضمن منافعه . كذلك ينبغي الأخذ في الحسبان كافة المنافع والتكاليف الناتجة عن المشروع سواء كانت منافع و تكاليف داخلية تقتصر على المنطقة التى سيقام فيها المشروع وعلى مجموعة المنتفعين الأساسيين بخدماته أم منافع و تكاليف خارجية تقع على آخرين ممن هم خارج النطاق الذي سيقام فيه المشروع .

6.4 سعر الخصم

من الأمور المهمة في تقييم المشروعات باستخدام أسلوب المنافع والتكاليف ، هو اختيار سعر الخصم الذي يعكس التناقص النسبي في قيم تلك المنافع و التكاليف المستقبلية ، ولما كان التقييم المطلوب يتم من وجهة نظر المجتمع استلزم الأمر وجود سعر خصم اجتماعي وعلى ذلك فإن سعر الخصم هو التقدير الكمى الذي يحدده المجتمع لتناقص التكاليف و المنافع المستقبلة .

و تنشا الحاجة الى معدل الخصم عند حساب القيم الحالية للتدفقات النقدية الناشئة عن مشروع ما، وذلك عبر فترة زمنية وهو بمثابة أداة للربط بين المنافع والتكاليف ، و يلعب معدل الخصم الاجتماعي دورا مهما في تخصيص الأموال العامة للاستثمارات في الاستخدامات المرغوبة الأمر الذي يدعو إلى تحديده بدقة بالغة إذ عليه يتوقف اختيار الاستثمار من عدمه.

5. خاتمة:

شكلت العملية التنموية بأبعادها المختلفة هدفا لأغلب مشاريع الاجتماعية التنموية في الجزائر، إلا أن هذه المشاريع واجهت عقبات عدة، أثرت في مدى فاعلية هذه البرامج، ولم تكن الجزائر بعيدة عن هذا الإطار، بالرغم من أن عمليات التنمية فيها قد قطعتً شوطاً طويلا، غير أن الملاحظ على المشروع الاجتماعي التنموي الجزائري لم يحقق الأهداف التي رسم من أجلها ، هذا ما قدانا إلى مناقشة المشروعات الاجتماعية التنموية ليس في إطارها المادي التقليدي، ولكن في إطار الأفكار التي انطلق منها، وهل كانت تلك الأفكار مؤسسة على معطيات واقعية تنظر إلى الواقع الثقافي والاجتماعي للمجتمع الجزائري، فعلى نلاحظ أن هنالك تحولات مستوى الأيديولوجيا التي انطلق منها المشروع الاجتماعي التنموي، وبفعل. تحسن الاقتصاد على الدولة تجسيد حضورها في انشاء و تفعيل المشروعات الاستثمارية الاجتماعية ، لمحاولة النهوض بالمجتمع وتنميته مع النظر إلى واقعه الاجتماعي بموضوعية، دون إغفال هدف التنمية، فالتنمية بأبسط معانيها تعني جمع القدرات المادية والمعنوية وتوجيهها لخدمة الفرد المجتمع ، حيث تم من خلال هذا المقال الذي استهدفنا منه استجلاء بعض الجوانب في موضوع تثمين دور المشروعـات الاستثمارية الاجتماعيـة كورقة رابحة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتقوية الاقتصاد الوطني فمن العرض والتحليل المتقدمين يمكن أن نستخلص النتـائج التاليـة :

– تخضع مشاريع الاستثمار الاجتماعية منها الخدمية والإنتاجية إلى دراسات الجدوى ولا يجوز إدراج أي مشروع في الخطط والبرامج التنموية ما لم يكن مقترنا بدراسة جدوى وحسب طبيعة المشروع .

– بالنسبة لمشاريع الاستثمار الاجتماعية ذات المردودية القابلة للقياس الكمي والتي تشمل إنشاء شبكات النقل من طرق رئيسية وسكك حديدية و مشاريع الملاحة والبحرية و المطارات وخطوط المترو حيث يتم إخضاعها إلى ما يلائمها من معايير التقييم .

– تلتزم الدولة والجهات الغير المرتبطة بالأقاليم ببرمجة إعداد وتقديم مقترحاتها للمشاريع الاجتماعية الجديدة مع دراسات جدوى لها حال إكمالها وذلك لفسح المجال أمام وزارة التخطيط

وتمكينها من تقييم هذه المشاريع و البدأ فيها ومقارنة المؤشرات الاستثمارية للمشاريع المختلفة حتى تكون اكثر فعالية

– الاهتمام بوضع وتطبيق نظام متكامل وحديث للمعلومات والبيانات الفنية والاقتصادية لمشاريع الاستثمار الاجتماعية التنموية والتوثيق الفني وتكوين وحدات متخصصة في تدقيق تكاليف المشاريع بموجب مكوناتها الرئيسية ومستلزمات تشغيلها والخدمات التي تحتاجها من خلال تطبيق الأساليب الفنية الحديثة والمتطورة المتبعة في هذا المجال .

– إن إحدى أهم مشاكل التنمية الإقتصادية في الجزائر هي اختيار المشاريع التي سوف تدرج في خطط التنمية وإعادة تقويم المشاريع القائمة لتصحيح انحرافاتها بما يتناسب مع متطلبات التنمية الشاملة فالمشكلة لا تكمن في نقص الموارد الاستثمارية فقط بل وفي تخصيص هذه الموارد وإستخدامها أفضل إستخدام.

– إن أهمية المشروع الاستثماري الاجتماعي وخطورته ومن ثم مراقبته وتقيمه تتعلق بأهمية الهدف وخطورته ألا وهو عملية التنمية ، فالاختيار الخاطئ سيؤدي بالضرورة إلى الإضرار بالدخل القومي بدلاً من إنمائه ، وضياع الموارد المتاحة وتفويت فرصة إستثمارها بالشكل الأمثل.

– لذلك فإن أحد أسباب فشل عملية التنمية في البلاد المتخلفة عموماً هو إهمال تناسق المشروعات مع بعضها ومع الخطة التنموية للبلد .

– إن نجاح عملية التنمية وإمكانية تنفيذ أهدافها و تمويل استثماراتها تعتمد على عوامل كثيرة منها سلامة تقييم هذه المشاريع الاستثمارية ويرتكز هذا النجاح على انجاز هذه الدراسات بدقة وفق اساليب وأسس صحيحة تبنى على احصاءات دقيقة و تنبؤات تمثل المشروع المستقبلي وفق معايير ومقاييس محددة مالية واقتصادية واجتماعية .

– إن تقييم المشروعات الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي فهي على درجة كبيرة من الأهمية حيث أنها تمثل الجدوى اوالصلاحية من وجهة نظر المجتمع ككل و تهتم بمعرفة العلاقات المتبادلة بين المشروع الاستثماري والمجتمع من حيث ما يستفيده المشروع من المجتمع تكاليف اجتماعية يتحملها المجتمع نتيجة انشاء المشروع وما يستفيده المجتمع من المشروع منافع تعود على المجتمع بسبب انشاء المشروع و من المقارنة بين التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية نستطيع الحكم على جدوى المشروع من الناحية الاجتماعية او الوطنية .

– إن تنمية أي اقتصاد تتوقف على المكانة التي يحتلها تطوير و تحسين أداء خدمات مشروعات الاستثمار الاجتماعية لبناء اقتصاد تنافسي قوي و لبلوغ هذه الغاية أصبح من الضروري على كل

دولة رسم سياسة وطنية جديدة تخص البنى التحتية والهياكل الأساسية والمشروعات الاستثمارية الاجتماعية و التي يطلق عليها مشروعات الخدمات العامة التي يمتد نشاطها إلى عدة مجالات في الاقتصاد القومي

– لعل المبرر الأساسي للاهتمام بتقييمها الاجتماعي هواستيعابها جزاء كبيرا من راس المال المتاح حيث ان الاختيار المتأني للاستثمار في المشروعات الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي وغيرها يمكن أن يوفر الكثير من رأس المال لمشروعات اخرى .

– في ضوء ما ورد أعلاه فان تقييم المشاريع وهدف إعادة توزيع الدخل الوطني حيث ان تنفيذ المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي بلا شك يمكن ان تستخدم كأداة مساعدة في الوصول إلى هدف إعادة توزيع الدخل في جانبه الفئوي وذلك جنبا إلى جنب مع الأدوات الاقتصادية الأخرى.

– تقييم المشاريع الاستثمارية الاجتماعية وهدف تنمية المناطق الأقل تطورا حيث ان تنفيذ المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي في المناطق الأقل تطورا يعتبر من الأدوات الأساسية في تحفيز التنمية والنمو فيها ورفع المستوى المعيشي لسكان.

وسوف تتضمن الجزئية التالية مجموعة من التوصيات نحسب أنها تساعد على رفع وتطوير وتثمين المشروعـات الاجتماعيـة كورقة رابحة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتحسين الأداء في الاقتصاد الوطني ، وبناءً على الاستنتاجات السابقة، ومن أجل تحقيق أداء أفضل للمشروعات الاستثمارية الاجتماعية في الجزائر فإن هذا البحث يوصي بما يلي:

– ينبغي توجيه النظر إلى التقييم الاقتصادي والاجتماعي للمشروعـات الاجتماعيـة ،حيث أصبح جزءا مهما في عملية صنع القرار في الكثير من الدول ، كما طبق تقييم الاستثمار على كثير من المشروعات الاجتماعية مثل النقل ، أو صحة و الذي لا يختلف عنه في الاستثمارات الأخرى لكنه يأتي بمشكلات خاصة نظرا لتنوع منافعها و تداخلها مع القطاعات الاقتصادية الأخرى و أيضا اتساع نطاقها .

– تدعيم التوجه نحو ترشيد الإنفاق العام عن طريق تشكيل وتفريغ فريق عالي المستوى من حيث الخبرات والتأهيل العلمي ، لإجراء دراسات حساسة تهدف إلى إعادة النظر بالسياسات المتبعة في تحديد أولويات الإنفاق العام على قطاع المشاريع الاستثمارية الاجتماعية ، والتأكد من جدواها الاقتصادية والاجتماعية ، وصولاً إلى الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة .

– العمل على تحسين كفاءة وفاعلية أداء وإنتاجية المشروعات الاستثمارية الاجتماعية مع تحسين وتطوير الخدمات التي تقدمها للمستفيدين في كمها ونوعها وتوقيتها وأساليب مناولتها.

– تدعيم التوجه نحو تقييم أداء البرامج والمشروعات الحكومية العملاقة الاجتماعية عن طريق أجهزة الرقابة المالية المركزية وصولاً إلى تحقيق ما يعرف بالتقييم .

– إعادة النظر بمفهوم وفلسفة وأهداف الخدمات التي تؤديها المشروعات الاستثمارية ذات الطابع الاجتماعي وتوجيهها نحو إرضاء المستفيدين منها من حيث كم وكيف وأسلوب مناولة الخدمة ومن حيث تأثيرها الموجب في تحقيق تطلعاتهم وزرع هذه المفاهيم في نفوس موظفي الأجهزة الحكومية .

6. قائمة المراجع:

- د.صقر احمد صقر، الجانب الاجتماعي في تقييم المشروعات، معهد التخطيط القومي ،القاهرة ، مذكرة تخرج ، 1999 ، ص 25
- د.محمد قنديل، تقييم مشروعات الاستثمار الاجتماعية مع التطبيق على التعليم الجامعى، رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية التجارة ، جامعة عين شمس، 1993، ص67
- د.عفاف نخلة ، بعض مشكلات متابعة قطاعات الخدمات ، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، مذكرة داخلية ، 1980 ، ص67
- د.محمد قنديل ، تقييم مشروعات الاستثمار الاجتماعية مع التطبيق على التعليم الجامعي ، مرجع سبق ذكره ، 1993 ، ص82
- د.محمد محروس إسماعيل ، دورة في تقييم المشروعات الاستثمارية في مجال النقل ، مجلد رقم 1 ، المعهد القومي للنقل ، القاهرة ، وزارة النقل، 1992 ، ص 122
- د.عبد القادر دياب الإطار العام لدراسة جدوى مشروعات التعليم و التدريب ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، مذكرة خارجية ، نوفمبر 1994 ، ص45
-